تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر

د. بن يوب فاطمة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الملخص:

لقد أدركت الدول النامية خاصة النفطية على ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي اقتصادي ناضب يكون ركيزة للصادرات و محرك للنشاط و النمو الاقتصادي، من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها و الابتعاد عن الأحادية في التصدير، و الجزائر من بين هذه الدول حيث يسيطر النفط على97 % من إجمالي صادراتها ، ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية. لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الإجراءات و التحفيزات المالية و الضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير و اختراق الأسواق الدولية، بهدف تنمية وتنويع صادراتها غير النفطية و القضاء على وحدانية التصدير للنفط.

الكلمات المفتاحية:

التنويع الاقتصادي، الصادرات غير النفطية، إستراتيجية تنمية الصادرات

Résumé:

les pays en voie de développement, notamment pétroliers, ont constaté qu'il est nécessaire de ne pas compter sur le pétrole comme une ressource économique essentiel en le considérant comme un pilier des exportations et comme un moteur des activités et de la croissance économique.

En considérants l'Algérie comme un pays en développement aussi, ce dernier soufre de l'exportation unilatérale, où le pétrole domine 97% du total des exportations, ce qui rend son économie dépendante des marchés étrangers et des fluctuations des prix de ces matières biologiques.

l'Algérie s'est pressée de prendre un ensemble de mesures et d'initiations financières ,fiscales, douanières et commerciales, en plus de la création d'un cadre institutionnel pour accompagner et stimuler les institutions nationales à l'exportations non pétrolières et aussi pour l'élimination de l'unicité l'exportation du pétrole.

Mots clés :

Diversification économique, les exportations non pétrolières, la stratégie de promotion des exportations.

تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر

مقدمة:

تشير بعض الدراسات منذ السبعينيات إلى أنّ كلّ ركود اقتصادي عالمي كان يسبقه ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط، مما جعل الاقتصاديات تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية .و المعروف أن النفط سلعة إستراتيجية تتأثر أسعارها بمتغيرات جمّة لا تقتصر على مستويات الإنتاج النفطي، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة.

في ظل التذبذب و عدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة إستراتيجية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي بتنمية الصادرات غير النفطية.لان الاقتصاد المتنوع قادر على خلق المزيد من الوظائف والفرص للأجيال القادمة، وأقل عرضة لدورات الازدهار والكساد في أسعار النفط والغاز الطبيعي. لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الإجراءات و التحفيزات المالية و الضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير و اختراق الأسواق الدولية لتحقيق هذا الهدف، من هذا المنطلق تم طرح الإشكالية التالية:

هل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات غير النفطية حققت مبتغاها؟.

حيث تمت معالجة هذه الإشكالية باستخدام المنهج التحليلي الوصفي لتلاؤمه مع الظاهرة المدروسة وفق الخطة التالية:

أولا: ماهية التنويع الاقتصادي.

ثانيا : ماهية إستراتيجية تنمية الصادرات

ثالثا: تقييم لوضعية الصادرات غير النفطية في الجزائر من (2005-2016).

رابعا: التحديات والمشاكل التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر

تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر

أولا: ماهية التنويع الاقتصادي.

يعد التنويع هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء اقتصاد أكثر استدامة، من خلال تنوع السلع والخدمات التي ينتجها، لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

1- مفهوم التنويع الاقتصادي

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار بغرض تجنب الاقتصاد صدمات تابعية موازنة الدولة لمورد واحد كما اختلفت وتباينت الآراء حول مفهوم التنويع الاقتصادي ومن بين هذه المفاهيم نجد:

- ✓ هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة، في عملية إقحام تغيرات هيكلية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية[1].
- ✓ كما يقصد بالتنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع [2].
- ✓ أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط فالتنويع الاقتصادي يعني لها الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد نفطي واستحداث صادرات غير نفطية، أما بالنسبة للبلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي فيعني التنويع لها ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص وإعطائه الأولوية والريادة[3]. وبذلك ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسي في الدولة التي من شأنها أن تعزز قدرته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية من خلال رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون القطاعات ذات ميزة نسبية عالية فالتنويع ينطبق على الدول النامية التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع يقصد به الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة مثل الزراعة والصناعة والسياحة...إلخ.

2- أهمية التنويع الاقتصادي

---

[1]- أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 57.

[2]- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة-المجلد الثامن- العدد الحادي والثلاثون، 2014، ص 143.

[3]- قدي عبد المجيد، **سياسة التنويع الاقتصادي**، بحث مقدم ضمن اليوم الدراسي حول إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015، ص 3.

إن تنويع الاقتصاد يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ومن هنا تبرز لنا عدة أسباب ومبررات خاصة بحالة البلدان النفطية، أهمها[4]:

– اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.

– اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة. وعدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه مما تؤدي إلى تقلبات في الصادرات.

– إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

3- قواعد التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي اشتراطات وقواعد أساسية يمكن عرضها في قاعدتين أساسيتين هما[5]:

– **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو النشاط الاقتصادي.

– **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

4- مؤشرات قياس مدي و درجة التنويع الاقتصاد

لقياس مدي التنويع ودرجته نستعين بعدة مؤشرات اقتصادية منها:

– مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي نجد[6]:

– معدل ودرجة التغير الهيكلي، تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. كما يتم قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.

---

[4]– محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة، **سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016، ص 04.

[5]– ذياب محمد، بوزيدي حمزة، **سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر الانجازات والتحديات**، بحث مقدم ضمن يوم دراسي حول إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة بويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015، ص 3.

[6]– ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص 196.

- تطوير الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على نجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

- اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية مما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع. ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

- **مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصاد**

معظم المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي بين الدول المتخلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي هما:

1- **مقياس فلاديمير كوسوف(Cos)**: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[7]:

حيث:

$$\boldsymbol{cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} aiXBi}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} a_i^2} X \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}}$$

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

2- مقياس هرفندل-هيرشمان (Herfindal-hirshman): يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي، يستخدم هذا المؤشر بكثرة في التجارة الخارجية لقياس تركز الصناعات أو إحدى فروع قطاع معين، أو لقياس تمركز أسواق التجارة الخارجية كما يستخدم في أنظمة ومؤشرات التنمية

[7]- مرجع نفسه، ص 197.

العالمية مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية والحل العالمي للتجارة المتكاملة. ويأخذ الصياغة التالية[8]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/_N}}{1 - \sqrt{1/_N}}$$

H.H: مؤشر هرفندل- هيرشمان يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع (0)، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i.

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل...إلخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيار لتنويع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية[9]:

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.- نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء. - مقدار التركز في الصادرات.

ثانيا : ماهية إستراتيجية تنمية الصادرات

تعني إستراتيجية تنمية الصادرات تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على قيمة و كمية صادراتها، بما يؤدي على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية[10]، إذن للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة ، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي، فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام

8- سي محمد كمال، **التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016، ص 27.

9- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، بحث مقدم ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الرياض، 16-17 فيفري 2014، ص 10.

10- محمود حامد محمود عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ، مصر، 2006، ص 34.

التنمية الاقتصادية وتتضح أهمية التصدير في قدرته على : خلق فرص عمل جديدة، إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، جذب الاستثمار المحلى والأجنبي، تحقيق معدلات نمو مطردة.

1 – سياسات تنمية الصادرات

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات لتنمية قطاع الصادرات:

– **السياسات الصناعية والتجارية التقليدية وتتضمن:**

أ –سياسات الدعم والإعانات و أهمها :

– الدعم المالي المباشر–الاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح– الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة –إعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية أو إعادتها بعد التصدير.

–تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية، تعديل سعر الصرف للمصدر.

ب –**السياسات الجمركية:**

هناك العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية، أشهرها: نظام الدروباك، نظام السماح المؤقت أو الإعفاء التام للضرائب الجمركية، نظام الإيداع، المناطق الحرة .

– **السياسة التوجيهية :**

تتمثل السياسات التوجيهية في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات.

–**السياسات الإستراتيجية:**

تستخدم السياسات التجارية والصناعية لتحقيق أهداف رفع القدرة التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات في أطار الهامش المسموح به في بنود الاتفاقيات التجارية الدولية.

2– محاور وأساسيات إستراتيجية تنمية الصادرات

أي إبراز المجالات الأساسية التي ينبغي التأثير والعمل عليها بغرض الوصول إلى تنمية الصادرات.

لا يوجد نموذج موحد صالح للتنفيذ في كل الدول و يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

– الإطار المؤسسي– جودة المنتج– إيجاد سياسة تمويلية وائتمانية ناجحة لتغطية الصادرات الصناعية – تأمين الصادرات– أنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية –تشجيع الاستيراد وتسهيله بهدف إعادة التصدير –إصلاح القطاع المصرفي.

3– أساسيات تنمية الصادرات في الدول النامية

تتطلب إستراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية جملة من الأساسيات، والتي تتمثل في:

- تدخل الدول لتأدية دور واضح في عملية التنمية و يتمثل في إزالة معوقات التصدير.

- العمل على تنمية الصادرات كما وكيفا وذلك بتنويع التركيبة السلعية لهذه الصادرات.
- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات و ذلك بتنويع أسواقها.

و الجزائر كمثيلاتها من الدول النامية بدلت مجهودات و إجراءات لترقية صادراتها تمثلت في:

- ✓ تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ✓ التحرير الكلي لعمليات التصدير
- ✓ التسهيلات الضريبية و الجمركية
- ✓ استحداث مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية(وزارة التجارة الوطنية، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة ، الشركة الوطنية لتامين وضمان الصادرات ، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، إنشاء المناطق الحرة، تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات .
- ✓ صممت برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات في 2008 أطلق عليه" اوبتيم ايكسبورت "يرتكز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إجراء اتفاقيات لترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي

ثالثا: **تقييم لوضعية الصادرات غير النفطية في الجزائر.**

ما تزال الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تشكو ضعفا كبيرا، رغم المجهودات والإجراءات المبذولة من قبل الدولة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تنويع وترقية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات الواجب تحقيقها، من أجل بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي أصابت قطاع المحروقات في الآونة الأخيرة، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه عملية التصدير غير النفطي في الجزائر.

1- دراسة وضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

سنتناول دراسة وتحليل تطور حركة التجارة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات، الميزان التجاري ومعدل التغطية والتوزيع الجغرافي للصادرات.

1-1- تطور حركة التجارة الخارجية

- **تطور الواردات والصادرات الجزائرية:** سنبين من خلال هذا الجدول تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005- 2016)، وذلك كما يلي:

الجدول رقم(1): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الواردات	الصادرات
2005	**20048**	**46001**
2006	**21456**	**54613**
2007	**27631**	**60163**
2008	**39479**	**79298**
2009	**39294**	**45194**
2010	**40473**	**57053**
2011	**47247**	**73489**
2012	50376	72620
2013	54903	65823
2014	**58330**	61172
2015	**51646**	**35138**
2016	46727	29668

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الثلاث 2016 عن الموقع:

25/01/2017.:http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. Consulte le

عرفت حصيلة الصادرات والواردات الجزائرية تذبذبا من فترة إلى أخرى، حيث انتقلت الصادرات من 46001 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 35138 مليون دولار أمريكي سنة 2016، بينما قدرة الواردات من 20048 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 51646 مليون دولار أمريكي سنة 2016، وهذا راجع إلى الاعتماد الكبير للجزائر على المحروقات، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(1): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

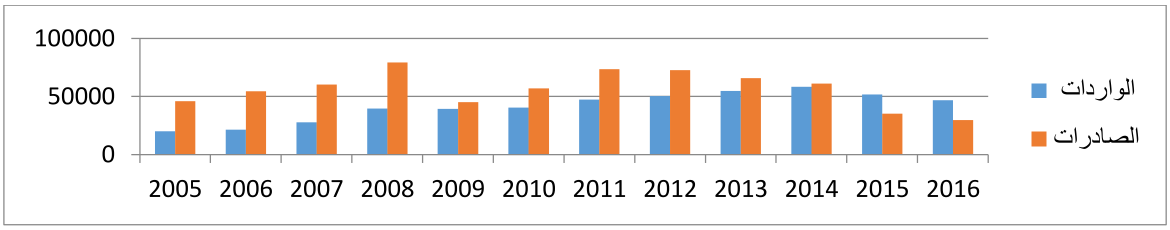

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن الصادرات الجزائرية عرفت تذبذبا مستمر طيلة 12 سنة السابقة، فكلما ارتفعت يرجع ذلك لارتفاع أسعار المحروقات و العكس صحيح. أما فيما يخص الواردات فهي كذلك في الارتفاع نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، و العكس يحدث لما تنخفض أسعار البترول يصاحبها تذبذب في الصادرات وعدم القدرة على تقليص الكميات المستوردة.

1-2- تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري: يبين الجدول التالي تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2016).

الجدول رقم(2): **رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2016)**

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	2005	2006	2008	2010	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	26.47	34.06	40.52	18.20	20.17	9.88	0.46	-18.08	-20.39

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الثلاث 2016 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. consulte le 25/01/2017

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري يتميز بتقلبات مستمرة، وهي نتيجة منطقية سببها تقلب حصيلة الصادرات والواردات نتيجة تقلب أسعار النفط وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016)

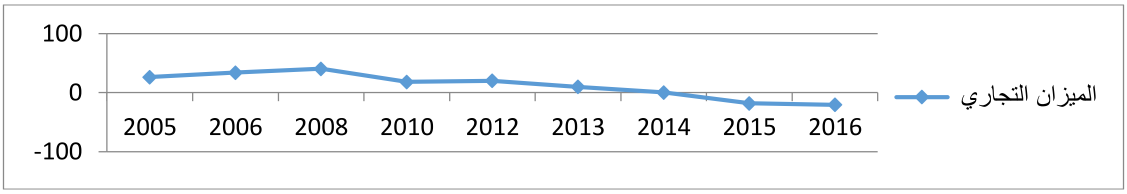

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

1-3- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن مجموعة من العوامل أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدرتها التنافسية في أحيان كثيرة، لذا سنتناول التوزيع الإقليمي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية وتطورها خلال الفترة (2005-2016) وأهم الدول التي تشكل منفذا لصادرات الجزائر.

- **التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)**: نتطرق في هذا العنصر إلى الأقاليم التي تصدر إليها الجزائر وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البلدان / السنوات	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتطور الاقتصادي	باقي دول أوروبا	أمريكا الجنوبية	آسيا	البلدان العربية	بلدان المغرب العربي	باقي دول إفريقيا
2005	25593	14963	15	3124	1218	6210	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14
2007	29027	22785	21	2326	3162	746	695	71
2008	41268	28608	10	2874	3764	793	1616	365
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2037	62
2013	42773	12202	51	2965	4241	869	2749	67
2014	40520	10482	49	3005	4851	721	3248	80

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد معطيات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS**

نلاحظ من هذا الجدول أن نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من منطقة لأخرى، حيث تحتل منطقة الاتحاد الأوروبي أعلى نسبة مقارنة بباقي مناطق العالم ويعود السبب في ذلك للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر بهاته الدول وكذا القرب الجغرافي، كما تضم هاتين المنطقتين أكبر عدد من الدول الصناعية المتقدمة والمستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(3): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2014) الوحدة: مليون دولار أمريكي

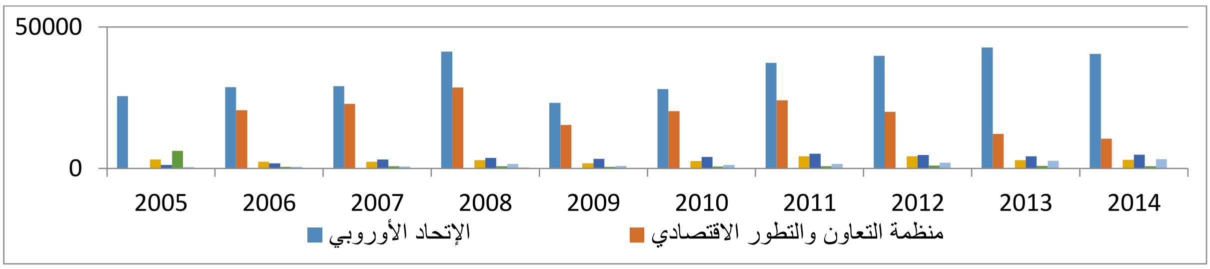

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3)

- **أهم الدول المتعاملة مع الجزائر:** سنعرض أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في إطار التصدير من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم(4): أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2014.

	البلد / السنة	اسبانيا	ايطاليا	فرنسا	بريطانيا	هولندا	و.م.أ	تركيا	البرازيل	الصين
2014	القيمة	9713	8369	6744	5482	5080	4691	2905	2709	1817
	النسبة%	15.43	13.29	10.71	8.71	8.07	7.45	4.61	4.30	2.89

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء **ONS**.

والشكل التالي يبين نسبة التعامل لكل بلد حيث تتفاوت هذه النسب من بلد لآخر.

الشكل رقم(4): العملاء الرئيسيون للجزائر (النسبة%)

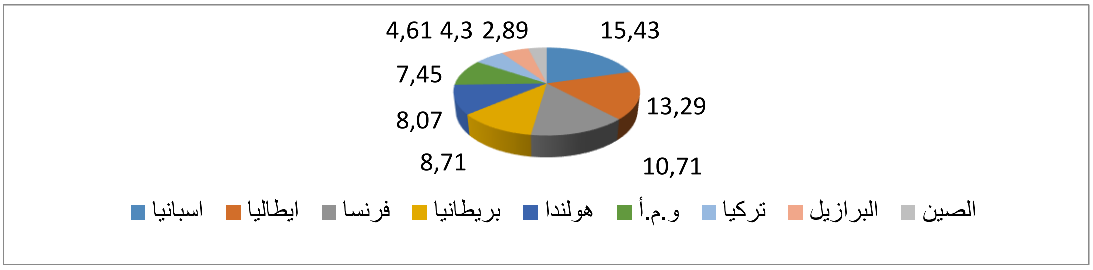

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(4)

من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن اسبانيا من أكبر الدول المتعاملة تجاريا للجزائر بنسبة 15.43% من إجمالي الصادرات الجزائرية، ثم تليها مباشرة ايطاليا وفرنسا ، هذا ما يوضح أهمية الاتحاد الأوروبي، وبعدها تأتي بريطانيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا والبرازيل .

2- دراسة العلاقة بين الصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية

2-1- دراسة وضعية الصادرات النفطية وغير النفطية

- **هيكل الصادرات الجزائرية:** ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الأمر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة ونصف المصنعة...إلخ، أو بالصادرات النفطية وغير النفطية، وهذه الأخيرة يمكن عرضها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(5): بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الصادرات

	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة %
2005	45094	98.02	907	1.98	46002	100
2006	53456	97.88	1158	2.12	54613	100
2007	58831	97.78	1332	2.22	60163	100
2008	77192	97.53	1954	2.47	79146	100
2009	44411	97.65	1066	2.34	45477	100
2010	56143	97.20	1619	2.80	57762	100
2011	71662	97.10	2140	2.90	73804	100
2012	70571	97.18	2048	2.82	72620	100
2013	63662	96.72	2161	3.28	65823	100
2014	58362	95.41	2810	4.59	61172	100
2015	33081	94.15	2057	5.85	35138	100
2016	27887	94	1781	6	29668	100

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثة 2016 عن الموقع :
http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. consulte le 25/01/2017.

يتبين من الجدول السابق أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات من إجمالي الصادرات للفترة الممتدة من 2005 إلى 2016، حيث تراوحت نسبتها بين 94% و98.12%، والشكل التالي يوضح تطور حصيلة صادرات النفطية وغير النفطية خلال نفس الفترة.

الشكل رقم(5): تطور الصادرات النفطية وغير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

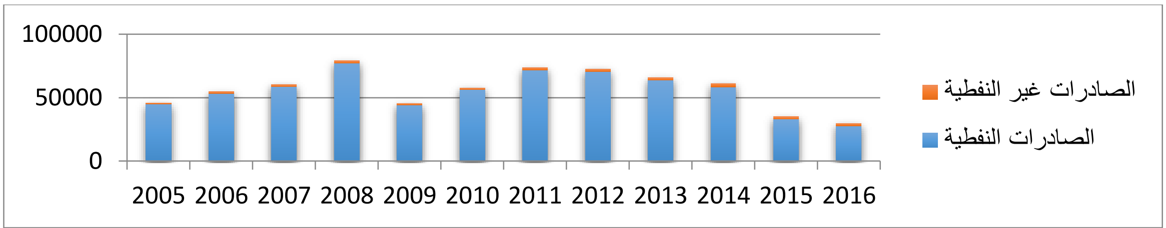

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل السابقين أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي صادرات الجزائرية في تذبذب مستمر فهي ضعيفة جدا لا تتعدى 6%. ومنه نستنتج أن الجزائر

مازالت تعاني من ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الكلية على الرغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في تقليص التبعية لقطاع المحروقات.

– التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر

يعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد الصادرات لبلد ما على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، كما يعتبر التوزيع أو التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم(6): هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005–2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المواد / السنة	المواد الغذائية		المواد الأولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2005	67	7.39	134	14.77	656	72.33	0	0	36	3.97	14	1.54
2006	73	6.17	195	16.48	828	69.99	0	0	44	3.72	43	3.63
2007	92	7.02	153	11.67	988	75.36	0	0	44	3.36	34	2.59
2008	121	6.19	340	17.40	1390	71.14	1	0.05	68	3.48	34	1.74
2009	113	10.60	170	515.9	692	64.91	0	0	25	2.36	49	4.6
2010	305	18.84	165	10.19	1089	67.26	0	0	27	1.67	33	2.04
2011	357	16.68	162	7.57	1495	69.86	0	0	36	1.68	16	0.75
2012	314	15.33	167	8.15	1519	74.17	1	50.0	30	1.46	18	0.88
2013	402	18.60	108	5	1608	74.41	0	0	25	1.16	18	0.83
2014	323	115	110	3.91	2350	83.63	2	0.07	15	0.53	10	0.35
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0	17	0.83	11	0.53
2016	327	18.36	84	4.72	1299	72.94	0	0	53	2.97	18	1.01

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثة 2016 عن الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin-stastistique.htm. consulte le 25/01/2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات غير النفطية في الجزائر تتركب من ستة أصناف أساسية، حيث تختلف نسب مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية من صنف لآخر. فنلاحظ أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من بين باقي المنتجات الأخرى غير النفطية وذلك بنسبة تقارب 73.16% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2005–2016)، وقد عرفت هذه المنتجات تذبذبا مستمر حيث انتقلت قيمتها من 656 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 2350 مليون دولار أمريكي سنة 2014 ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت 1299 مليون دولار أمريكي سنة 2016، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة، وتأتي بعد ذلك المواد الغذائية بنسبة تقارب 12.36% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بوارداتها من هذه المنتجات، فقد شهدت تطورا خلال الفترة (2005–2013)، حيث انتقلت من 67 مليون دولار أمريكي إلى 402 مليون دولار أمريكي، وذلك راجع لجهود الدولة في دعم هذا القطاع من خلال التسهيلات والمزايا الممنوحة، ولكن مع تراجع أسعار النفط انخفضت لتبلغ 327 مليون دولار أمريكي سنة 2016، ثم تأتي في المرتبة الثالثة المواد الخام بنسبة إجمالية مقدرة بحوالي 10.5% ، أما تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية وتجهيزات فلاحية فتأتي على التوالي بنسب 2.26%، 1.70%، 0.014%، فبالنسبة للتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية قد شهدت تذبذبا مستمرا طيلة فترة الدراسة أما التجهيزات الفلاحة فكانت شبه منعدمة.

رابعا: **التحديات والمشاكل التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر**

رغم محاولة الدولة في حتمية التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية، إلا أن هناك جملة من المشاكل التي تعترض العملية التصديرية نذكر أهمها:

1- المشاكل على المستوى الجزئي

وتتمثل أهم هذه المشاكل فيما يلي[11]:

- غياب التنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة حول إيجاد أفضل وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية لخارج.
- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية، والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وعدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة.
- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة، ومعروفة من قبل كل المصالح والأفراد.

---

[11] - زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص 136-139.

– تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

– عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

– عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.

– عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للتصدير، وكذلك ضعف كفاءة الهياكل التي تتولى عملية التصدير.

– انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي، حيث أن هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي ترتكز على جانب التصدير.

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

وتتمثل فيما يلي[12]:

– انعدام الخبرة لدى المصدرين والتي تحول دون توقعاتهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، وتجلى هذا من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني وتأثيراته السلبية.

– غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين، وميلهم لممارسة الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

– غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل لتغطية الحاجيات المحلية، والذي يفترض أنه جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي، والتشابك الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

– سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، وكذا غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير.

– عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة، النوعية والنظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة والتضخم[13].

3- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

هناك مجموعة من المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي، نذكرها فيما يلي[14]:

---

12 – صديق باقرة عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية**، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، مديرية إحصاءات التجارة، العراق، ص 04.

13 – مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، 2011، ص 75.

– التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية.

– التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المعنية بترقية الصادرات غير النفطية.

– غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يقدم الصادرات خارج المحروقات.

– وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.

– عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية، ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة.

– صعوبة التطبيق العلمي للإجراءات التشريعية والتنظيمية بغية ترقية وتشجيع الصادرات، إضافة على عوامل أخرى تمس بجوهر عملية التصدير.

الخاتمة

تعد غالبية الدول المنتجة للنفط دولا ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد بشكل كبير على المورد الريعي في تمويل ميزانية الدولة وتوفير جل احتياجاتها، هذا جعل من هذه الدول لا سيما النامية منها تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط، الأمر الذي سهل لها أن تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط العالمية، وتنخفض معه الإيرادات المتأتية منه، وهذا ما يحدث شللا في القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن نواحي كثيرة.

أما التنويع فينصرف إلى دراسة ممكنات تقليل اعتماد الدول الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع. وقد تبين من هذه الدراسة انه رغم المجهودات و الإجراءات و التحفيزات المالية و الضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق إطار مؤسسي لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير و اختراق الأسواق الدولية لخلق اقتصاد متنوع و تنمية الصادرات غير النفطية إلا أن الجزائر فشلت في تحقيق ذلك و هذا ما يوضحه هيكل الصادرات الجزائرية حتى 2016، لا تزال صادرات البترول تمثل أكثر من95% من إجمالي الصادرات في الجزائر هذا ما جعل من قضية التنويع الاقتصادي تحدي كبير أمام الحكومة الجزائرية و هدف استراتيجي على أمل تحقيقه.

قائمة المراجع

[14]– بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970–2006**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 123.

[1]– أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

[2]– عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة–المجلد الثامن– العدد الحادي والثلاثون، 2014.

[3]– قدي عبد المجيد، **سياسة التنويع الاقتصادي**، بحث مقدم ضمن اليوم الدراسي حول إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة البويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015.

[4]– محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة، **سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016.

[5]– ذياب محمد، بوزيدي حمزة، **سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر الانجازات والتحديات**، بحث مقدم ضمن يوم دراسي حول إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، جامعة بويرة، الجزائر، يوم 5 ماي 2015.

[6]– ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.

[7]– سي محمد كمال، **التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016.

[8]– ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، بحث مقدم ضمن المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الرياض، 16–17 فيفري 2014.

[9]– محمود حامد محمود عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ، مصر، 2006.

[10]– زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 139.

[11]– صديق باقرة عبد الله، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية**، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، مديرية إحصاءات التجارة، العراق.

[12]– مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر، 2011،.

[13]– بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970–2006**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.